المملكة المغربية
رئيس الحكومة

منشور رقم: 3/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

الرباط في : 8 جمادى الأولى 1435
الموافق لـ : 10 مارس 2014

إلى

السيد وزير الدولة

والسيدات والسادة الوزراء

والمندوبين السامين والمندوب العام

والمندوب الوزاري

الموضوع : تطبيق التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات.

المرفق : التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، ففي إطار تفعيل التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، الهادفة إلى إرساء الظروف المناسبة لتعزيز ثقة الإدارات والمؤسسات العمومية ومشغلي البنيات التحتية الحيوية في الاقتصاد الرقمي، قامت المديرية العامة لأمن نظم المعلومات التابعة لإدارة الدفاع الوطني بصياغة استراتيجية وطنية متكاملة لأمن نظم المعلومات.

والهدف من هذه الإستراتيجية الرفع من القدرات الوقائية والعملية لبلادنا لضمان حماية وسلامة المعلومات السيادية، وضمان التشغيل الأمثل لنظم المعلومات، خاصة تلك المتعلقة بالقطاعات الإستراتيجية والحيوية، وذلك في جو من الثقة والأمان لتنمية مجتمع المعلومات.

ولتفعيل المبادئ والتوجيهات الواردة في الإستزاتيجية المذكورة، قامت المديرية العامة لأمن نظم المعلومات في إطار تنفيذ خطة عملها لسنة 2013، بإعداد وثيقة تضم التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات التي صادقت عليها اللجنة الإستراتيجية لأمن نظم المعلومات في اجتماعها الثاني المنعقد بالرباط بتاريخ 21 يناير 2014؛ هذه اللجنة التي تضم كلا من وزارة التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الداخلية، بالإضافة إلى الأجهزة الأمنية والعسكرية.

./.

وفي هذا الإطار، أجريت دراسة دقيقة للعديد من السياسات الحالية لأمن نظم المعلومات على المستوى الدولي، من أجل تبني أفضل المنهجيات والقواعد وأنسب الممارسات والمعايير. كما أخذت بعين الاعتبار نتائج الاستبيان الذي مكن من القيام بمسح دقيق لأنظمة معلومات مجموعة من الإدارات والمؤسسات العمومية ومشغلي البنيات التحتية الحيوية الوطنية، والذي أفضى إلى تحديد الاحتياجات والتحديات التي تواجهها هذه الأنظمة.

وتحدد التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات التي تعتبر أول مرجعية وطنية في هذا المجال، الأهداف والقواعد الدنيا الواجب تطبيقها قصد رفع مستوى حماية ونضج أمن أنظمة معلومات الإدارات والمؤسسات العمومية.

ولتنفيذ هذه التوجيهات، يتعين الالتزام بوضع خطة عمل مجسدة على أرض الواقع على صعيد كل الهيئات السالفة الذكر، قصد التطبيق التدريجي على مدى ثلاث سنوات، للإجراءات المتضمنة في هذه التوجيهات، آخذين بعين الاعتبار تأثيرها على سلامة أمن نظم المعلومات، وتكلفة تنفيذها، وكذا القدرات التقنية والبشرية المتاحة.

ومن الإجراءات الأولية الواجب اتخاذها في أفق وضع هذه الخطة، وجوب قيام الهيئات المعنية بإرساء بعض الآليات التنظيمية الضرورية، كتعيين مسؤول عن أمن نظم المعلومات لمرافقة تطبيق الإجراءات المتضمنة في التوجيهات، قصد السهر على التطبيق السليم لهذه التوجيهات بالتنسيق مع مصالح المديرية العامة لأمن نظم المعلومات خلال مختلف مراحل تنفيذها.

وارتباطاً بما سبق، وفي إطار تنزيل هذه التوجيهات، ستقوم المديرية العامة لأمن نظم المعلومات بوضع مجموعة من الإرشادات والأدلة رهن إشارة الهيئات السالفة الذكر، وتنظيم لقاءات تواصلية لفائدة المسؤولين عن تنفيذ التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات حول مخاطر أمن المعلومات ومسؤولية حمايتها.

ومن أجل الحفاظ على منظومة فعالة لأمن نظم المعلومات، يتعين إخطار المديرية العامة بكل تهديد قد يحدق بأمن نظم معلومات هذه الهيئات واتباع توصياتها قصد مساعدتها على معالجته.

./.

وبناء على ما سبق، فإنني أهيب بكم إلى تعميم التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات السالفة الذكر والمرفقة طيه، على المنشآت والمؤسسات الخاضعة لوصايتكم، ودعوتها إلى السهر على تعميم واسع النطاق لهذه التوجيهات، وتأمين تفعيل أمثل لمحتواها.

ومع خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة

عبد الإله ابن كيران